



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



نقسم بللّاه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

B96.9

جامعة القاهرة

كلية التجارة

قسم المحاسبة

﴿ استخدام أسلوب تحليل التمايز للمتغيرات المتعددة في
رقابة و تقييم التسهيلات الائتمانية بالبنوك التجارية مع
التطبيق على أحد البنوك التجارية ﴾

رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

إعداد الطالب/ طارق السيد أحمد فاضل

إشرافه

الأستاذ الدكتور/ محمد صبرى العطار - أستاذ المحاسبة

بكلية التجارة - جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تَوَلِّاْخِزْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَضَلُّاْ

صِرَاطَكَ الْعَظِيمِ

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / محمد صبرى العطار

رئيسا

أستاذ المحاسبة بالكلية والمشرف على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمد محمود يوسف

عضوا

أستاذ المحاسبة بالكلية

الأستاذ الدكتور / شوقى الحسينى فرج

عضوا

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الأمريكية،

المدير التنفيذي للمعهد المصرفى

التاريخ ١٩٩٨/٤

قرار اللجنة منح درجة الماجستير لـ

توقيع الأستاذ/ المشرف

شكر وتقدير

يتوجه الباحث إلى الله سبحانه وتعالى بالشكر لعظيم فضله وكرمه أن وفقه ويسر له السبل لإتمام هذا البحث.

كما يتوجه الباحث بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ محمد صبرى العطار، لما قدمه من عظيم الجهد، وما أتاحه من الوقت، والذي كان لتوجيهاته السديدة، وعلمه الغزير، ونور بصيرته، الأثر البالغ في تقويم الطريق وإنجاز الرسالة في الصورة التى عليها، وأنه لشرف للباحث أن يكون تلميذاً له.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ محمد محمود يوسف، لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم، وما أبداه من روح طيبة.

كما يطيب للباحث أن يتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ شوقي الحسيني فرج، أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الأمريكية، والمدير التنفيذي للمعهد المصرفي، الذي تفضل بقبوله الموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم، رغم مشاغله العديدة.

كما لا يفوت الباحث أن يشكر الدكتور/ محيى ، بمعهد الإحصاء، جامعة القاهرة كذلك الأستاذ/ ياسر ممدوح، المشرف على البرامج والحاسبات الآلية، والعاملين بقسم الشركات ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة، والعاملين في مركز معلومات القطاع العام، الذين قدموا للباحث كل البيانات المطلوبة، وتذليلهم الكثير من الصعوبات التي اعترضت الباحث فى الجزء التطبيقي للبحث.

كما يقدم الباحث الشكر إلى كل الزملاء فى بنك مصر الدولى، لما قدموه من عون لإتاحة الوقت للباحث لإنجاز الرسالة، كذلك لكل من ساهم منذ البداية فى بلورة فكرة البحث وموضوعه. وأخيراً أشكر أرق الأماني التى وجدتتها من الجميع.

والحمد لله رب العالمين، أولاً وأخيراً،

محتويات البحث

صفحة

الموضوع

مقدمة البحث

الباب الأول : تحليل ودراسة السياسات الائتمانية وأسس الرقابة عليها

وتقييمها ١

الفصل الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهمية الائتمان المصرفي

وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه ٢

* مفهوم السياسة الائتمانية. ٢

* المتطلبات العامة الواجب توافرها في السياسات الائتمانية. ٦

* أنواع التسهيلات الائتمانية. ٩

* أهمية الائتمان المصرفي. ١١

* العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي. ١٣

الفصل الثاني: التحليل الائتماني ومراحل اتخاذ القرار الائتماني وقياس

المخاطر الائتمانية. ١٩

* المبادئ والعناصر الأساسية للدراسات الائتمانية المتبعة. ١٩

* مراحل اتخاذ القرار الائتماني. ٢٣

* قياس مخاطر الائتمان المصرفي. ٣٣

الفصل الثالث: وسائل الرقابة الحالية على التسهيلات الائتمانية ومتابعتها

وتقييم الأسلوب التقليدي المستخدم في قياس المخاطر

الائتمانية. ٤٤

* رقابة ومتابعة التسهيلات الائتمانية. ٤٤

* تقييم الأسلوب التقليدي في منح ومتابعة التسهيلات

الائتمانية. ٦٠

الباب الثاني: تطوير عملية اتخاذ وتقييم قرار الائتمان المصرفي. ٦٧

الفصل الأول: استخدام النماذج الكمية في اتخاذ قرار الائتمان وقياس

المخاطر الائتمانية. ٦٨

* مزايا استخدام النسب في تحليل القوائم المالية. ٦٨

* النسب المالية والنماذج الكمية. ٦٩

٧٣	* محددات استخدام النماذج الكمية فى اتخاذ القرار الائتمانى والرقابة عليه.
٧٧	الفصل الثانى: دراسة تحليلية لتقييم النماذج الكمية المستخدمة فى اتخاذ القرار الائتمانى وقياس المخاطر الائتمانية.
٧٧	* نماذج النسبة المالية الواحدة
٧٩	* النماذج متعددة النسب المالية.
٩٤	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لبعض الدراسات المحاسبية التى استخدمت نموذج التمايز فى التنبؤ بالحالات المالية للشركات.
٩٦	* الاتجاه الأول: تطبيق نموذج التمايز دون التحقق من الفروض الخاصة به.
١٠٣	* الاتجاه الثانى: اختبار فرض التوزيع الطبيعى للنسب المالية المكونة لنموذج التمايز.
١١١	* الاتجاه الثالث: تطبيق نموذج التمايز بعد التحقق فى توافر الفروض الخاصة به.
١١٦	الباب الثالث: نموذج التمايز المقترح لرقابة وتقييم التسهيلات الائتمانية فى البنوك التجارية.
١١٧	الفصل الأول: أساس بناء (اختيار) النموذج المقترح.
١١٩	الفصل الثانى: الإطار العمى للنموذج المقترح فى مجال الائتمان المصرفى.
١١٩	* تحديد المتغيرات التابعة للنموذج.
١٢٥	* تحديد المتغيرات المستقلة للنموذج المقترح.
١٣٤	* بناء النموذج المقترح.
١٣٤	* المعاملات الفنية للنموذج المقترح.
١٣٧	* حدود استخدامات النموذج المقترح فى مجال الائتمان المصرفى.
١٤٠	الفصل الثالث: تطوير النموذج المقترح لترشيد قرارات الائتمان المصرفى طويل الأجل.
١٤٠	* تأثير طبيعة الائتمان المصرفى طويل الأجل فى النموذج المقترح.
١٤٥	* خطوات المنهج المقترح لدراسة طلبات الائتمان المصرفى. المتعلقة بعلميات الإحلال والتجديد وقياس المخاطر المرتبطة بها.
١٥٣	* خطوات المنهج المقترح لدراسة طلبات الائتمان المصرفى المتعلقة بالتوسعات الجديدة أو استكمال خطوط النشاط القائمة فعلا وقياس المخاطر المرتبطة بها.

١٥٤	الباب الرابع: منهج الدراسة التطبيقية للنموذج المقترح
١٥٥	الفصل الأول: تحديد مجتمع الدراسة وبناء النموذج المقترح.
١٥٥	* تحديد مجموعات الدراسة
١٦٨	* اختيار متغيرات النموذج
١٦٩	* تقدير المعاملات الفنية للنموذج المقترح.....
١٨١	الفصل الثاني: اختبار صلاحية النموذج المقترح.
	الفصل الثالث: تطبيق المنهج المقترح لدراسة وتقييم طلبات الانتماء
١٨٥	المصرفي.
٢٠٣	خلاصة البحث ونتائجه:
٢١٢	توصيات البحث:
٢١٤	مراجع البحث :
	ملاحق البحث:

مقدمة البحث

يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت، وتمويل رأس المال العامل، وتحمل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين أوجه استثمار البنوك التجارية والبنوك غير التجارية كما تعد المصدر الأساسي لإيراداتها، ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها بحسب آجال الاستحقاق، تبعاً لاختلاف طبيعة وآجال مواردها. فبينما تشكل القروض والتسهيلات قصيرة الأجل الجانب الأكبر من محفظة القروض لدى البنوك التجارية نظراً لأن معظم مواردها يتمثل في ودائع قصيرة الأجل، نجد أنها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك الغير تجارية التي تهتم أساساً بالقروض متوسطة وطويلة الأجل استناداً إلى موارد مالية تتسم بالاستقرار النسبي في مقدمتها حقوق المساهمين والقروض طويلة المدى والودائع متوسطة الأجل.

وتأمل البنوك أن توجه الجزء الغالب من مواردها في القروض والتسهيلات الائتمانية نظراً لارتفاع العائد المتولد منها بالمقارنة مع العائد المتولد من الاستثمارات الأخرى إلا أن الوحدات المصرفية تلجأ إلى التوظيف المباشر لجانب من الأموال المتاحة لها في محفظة الأوراق المالية بغرض تحقيق هدف مزدوج وهو تكوين خط دفاعي وقائي لاحتياجات السيولة النقدية بجانب تحقيق عائد مناسب لعملية الاستثمار، مع ملاحظة أن البنك المركزي يفرض على البنوك حداً أدنى من ودائعها لاعتبارات السيولة يبلغ ٢٠٪ للعملة المحلية، ٢٥٪ للعملة الأجنبية.

وإذا كانت القروض تحتل المقام الأول بين توظيفات البنوك سواء التجارية و غير التجارية كما أنها تعد المصدر الأساسي للإيرادات وتقييم فاعلية سياسات التوظيف، فإنه يكون من الخطر عند توظيف الأموال الاهتمام بعنصر الضمانات فقط، فالضمانات العينية ليست بالوسيلة الأكيدة أو الكافية لسداد الائتمان وإيراداته إذا لم يتمكن العميل من سداه من خلال نشاطه الاقتصادي، كما أن المغالاة في طلبها تجعل البنوك تتحول إلى ما يشبه بيوت الرهن. من ناحية أخرى فإن توظيف الأموال دون مراعاة اعتبارات السلامة المالية بسبب ظروف المنافسة أو تراكم الأموال لدى البنوك سيؤدي إلى زيادة المخاطر المتوقعة من هذا التوظيف أي ضياع الائتمان كله أو جزء منه أو ضياع الفوائد المستحقة.

ويقتضى الحديث عن مشكلة الديون المصرفية المتعثرة في البداية إلقاء الضوء على طبيعتها، وما يجب اتخاذه من إجراءات بهدف الحد من هذه الظاهرة .

ومن ناحية طبيعة المشكلة فإنه يمكن القول بأن أهم نوع من مخاطر الإقراض هو عدم قدرة المدين على خدمة الدين وعدم قدرته على السداد عندما يحين موعد الاستحقاق وما يترتب على ذلك من تحول التسهيلات الائتمانية إلى ديون متعثرة ويعتبر هذا النوع من المخاطر أحد المشاكل الجوهرية التي تواجه دائماً أى جهاز مصرفى، ويتوقف نجاح الإدارة المصرفية فى الظروف العادية على مدى قدرتها على التوفيق والملاءمة بين اعتبارات الربح والمخاطر المحتملة من توظيف ما لديها من أموال .

ومع التسليم بوجود الديون المتعثرة كأحد مخاطر العمل المصرفى. إلا أنه قد تتفاعل مجموعة من الظروف غير المتوقعة قد تؤدي إلى تحول هذه المخاطر المحتملة إلى مشكلة واقعية مما يعرض الاقتصاد القومى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة إلى الدخول فى سلسلة من الأزمات، وهذه الأزمات تؤثر سلباً على مستوى النشاط الاقتصادى فى الدولة إذا لم يتم تدارك الموقف فى الوقت المناسب باستخدام الأدوات المناسبة التى يمكن من خلالها احتواء المشكلة .

ولاشك أن القروض المسجلة بدفاتر البنك ليست كلها قابلة للسداد، وهذا يعنى أن هناك قدراً منها مشكوك فى تحصيله، وعادة ما يبدأ القرض فى الانتقال من طائفة الديون الجيدة إلى طائفة الديون المشكوك فيها بافتراض أنه بدأ جيداً نتيجة قصور فى متابعة البنك. لذا فإن للمتابعة والتقييم أهمية بالغة فى مجال العمل المصرفى، بحيث تتصف المتابعة والتقييم بالدقة والشمول والاستمرارية حتى تعطى نتائجها المرجوة فى الحفاظ على أموال المودعين. ولا يتأتى ذلك إلا باعتبار مقدرة الشركة على سداد الائتمان من مواردها الذاتية هى نقطة البداية لقبول منح الائتمان. ولهذا يجب تحرى المقدرة الإيرادية والتدفقات النقدية للشركة طالبة الائتمان المصرفى بما يكفى لسداد أقساط القرض وفوائده.

أهمية البحث :

تهدف عملية الرقابة والتقييم إلى توفير المعلومات اللازمة لجهات الاستخدام المعنية لاتخاذ قرار على أساس سليم، وإذا كانت المعلومات المتاحة عن الأحداث التي تمت بالفعل في الماضي تهم جانب من المستخدمين كالإدارة، فإن هذه الجهات في حاجة ماسة إلى التنبؤ بالأحداث المستقبلية وقياسها لتخفيض مخاطر عدم التأكد إلى أقل قدر ممكن، ونظراً لأن هذه المهمة ليست باليسيرة بسبب تعقيدات الواقع العملي وبسبب ظروف عدم التأكد السائدة، فقد امتزجت العلوم المحاسبية بعلوم الإحصاء وبحوث العمليات ونتج عن هذا المزج أساليب قياس (تنبؤ) محاسبية يمكنها التعامل مع هذه المواقف والظروف.

ومع ذلك فإن هناك مجالات محاسبية مثل التنبؤ بالحالات المالية للشركات (نجاح الشركات أو فشلها ومقدرتها على سداد التزاماتها من عدمه) حيث مازالت تعتمد على الأساليب التقليدية (النسب المعيارية أو متوسطات النسب) التي يشوبها بعض القصور أو جوانب ضعف معينة مثل قلة عدد النسب المستخدمة في التحليل، إضافة إلى تناولها في إطار فردي متتابع بالرغم من تشابك هذه النسب وتعارضها لكثير من الشركات في الواقع العملي.

ونظراً لضخامة المخاطر التي يمكن أن تحدث بسبب ضعف الأساليب التقليدية للتنبؤ بالحالات المالية للشركات، أو بسبب تقسيم الحالات المالية للشركات إلى حالتين فقط - كما فعلت الدراسات السابقة التي سيرد ذكرها فيما بعد - هما الفشل/ عدم الفشل، المقدرة على سداد الالتزامات/ عدم المقدرة على سداد الالتزامات، فإن أهمية البحث تكمن في استخدام الأسلوب العلمي المناسب في هذا المجال.

إن استخدام نماذج بحوث العمليات في مجال الائتمان المصرفي (قياس مقدرة الشركات على سداد أقساط الائتمان المطلوبة وفوائده في المواعيد المقررة من عدمه) وتقسيم الحالات المتنبأ بها بما يتفق والحالات المالية المتدرجة للشركات، سيكون من شأنه ترشيد القرارات بما يجعل المخاطر المتوقعة الآتية عند أقل قيمة ممكنة:

- ١- المخاطر الناجمة عن منح الائتمان للشركات غير القادرة على السداد.
- ٢- المخاطر الناجمة عن الحجم غير المناسب للائتمان المصرفي طويل الأجل والدفعات غير المناسبة لصرفه.
- ٣- المخاطر الناجمة من عدم تحديد نوع الائتمان المناسب (غرض القرض) وأجله.
- ٤- المخاطر الناجمة عن رفض منح الائتمان للشركات القادرة على السداد.